



الواقع المالي في لبنان: تحديات وفرص

رأى شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

جامعة بيروت العربية - فرع طرابلس

٣٠ نيسان ٢٠١٨ | طرابلس

قائمة المحتويات

٢	١. مقدمة
٢	٢. التحديات المالية: المالية العامة
٣	٣. مكان القوة في المشهد المالي: السياسة النقدية والاستقرار المالي
٥	٤. الفرص في المشهد المالي
٦	٧. الخلاصة

ا. مقدمة

يسرني أن أتحدث إليكم في هذا الصرح التربوي العريق الذي يقترب من إكمال عقده السادس، والذي انطلق من مصر التي كانت في ذلك الوقت رائدةً في بناء المشروع النهضوي العربي في مجاله العلمي على وجه الخصوص، حيث مُنحت آلاف المنح الجامعية للدراسة في جامعاتها، وبالأخص في الأزهر. وما يكمل سروري هو وجودي في مدينة طرابلس، بين ثلّةٍ من أبنائها الأفاضل، بما لها من دورٍ تاريخيٍّ ورياديٍّ وحضاريٍّ عريقٍ ضاربٍ في عمق التاريخ. فمنذ الفتح الإسلامي لبلاد الشام بدأت هذه المدينة بالنمو والتوسع حتى أصبحت في العصرين العباسيين الثالث والرابع عاصمة إدارية وفكرية مرموقة ومدينةً للعلم والعلماء. وفي العصر الفاطمي تميّزت بحكم ذاتي مستقلٍّ وأصبحت مركزاً للعلم لا مثيل له في المنطقة، وخاصة من خلال مكتبتها المعروفة باسم «دار العلم» والتي كانت تضم ثلاثة ملايين مخطوطة وكانت تنافس في غناها مكتبة بغداد. كما عاودت المدينة نشاطها الفكري في ظل الحكام المماليك الذين عنوا بإعمارها وإنشاء المساجد والمدارس الدينية حيث ظهرت نخبة من أبناء المدينة، برع أفرادها في مختلف ميادين العلم والأدب فأسسوا المدارس والمكتبات والمجلات والمطابع والجمعيات الأدبية.

في كلمتي هذه سأتناول الواقع المالي العام في لبنان، مضيئاً على المالية العامة والسياسة النقدية والاستقرار المالي، وما يكتنفه هذا الواقع من تحدياتٍ وفرص.

ا. التحديات المالية: المالية العامة

• يتمثل التحدي المالي من حيث المالية العامة بتنامي الدين العام وخدمته واختلال استدامته (debt sustainability)، والذي يقارب ٨٠ مليار دولار، أي ما يلامس ١٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن تحدي المديونية هذا لا يزال مضبوطاً، نظراً لأن الدين العام داخلياً بمعظمه. أما التحدي الأساسي والأصعب فيتجسّد بعجز الميزانية العامة الذي بلغ ٣,٨ بالمئة العام ٢٠١٧، وهذا يوازي ٧,١ من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن يبلغ العجز للعام ٢٠١٨ حوالي ٤,٨ مليار دولار، أي ٨,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عن العام ٢٠١٨.

• بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢,٥ بالمئة للعام ٢٠١٧. أما ميزان المدفوعات فقد سجّل فائضاً بمقدار ٢٣٧ مليون دولار خلال الشهر الأول من العام الجاري، كما سجّل فائضاً بلغ حوالي ١,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦ على إثر هندسة مصرف لبنان المالية، في حين سجّل عجزاً بلغ حوالي ١٥٥ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٧.

^١ من الجدير لفت النظر إلى وجود اختلاف بين تصريح وزير المالية للإعلام حول قيمة العجز في الميزانية للعام ٢٠١٧ من جهة، وقيمة هذا العجز كما هو وارد في بيانات وزارة المالية من جهة أخرى.

الرابط الذي يتضمن تصريح وزير المالية:

<https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1G0262>

الرابط الذي يتضمن بيان وزارة المالية حول الأداء المالي لعام ٢٠١٧:

<http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/EDS/FP/2017/FISPRF%20Summary%20Arabic%20Dec%202017.pdf>

- تقدّر الآثار السلبية للأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني كالتالي:
- تكييد الاقتصاد اللبناني خسائر تقدّر بأكثر من ١٨ مليار دولار، أي ما يوازي ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مما سبّب تأخراً في نمو هذا الناتج بما يقدر ب ٧,٦ مليارات دولار لغاية ٢٠١٦.
- انخفاض نسبة الواردات الحكومية للإيرادات من ٨٠ بالمئة للعام ٢٠١٠ إلى ٦٧ بالمئة للعام ٢٠١٦.
- تنامي معدّل عجز الميزان التجاري من ١٤ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ إلى ١٥,٧ مليار دولار بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦.

III. مكان القوة في المشهد المالي: السياسة النقدية والاستقرار المالي

أولاً: السياسة النقدية التقليدية. سعى مصرف لبنان إلى تحفيز النمو وتعزيز التنمية عبر أدوات السياسة النقدية التقليدية. هذه الإنجازات تشكّل حجر الزاوية للحفاظ على الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات وتحسين فرص العمل وتأمين المناخ الصحي للأمن الاجتماعي للمواطنين والمؤسسات. في هذا الإطار نذكر أهم الإنجازات النقدية التي قام بها مصرف لبنان:

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف حيال المخاطر السيادية ضمن هوامش مناسبة، منذ العام ١٩٩٩ (١٥٠١ - ١٥١٤ ل.ل. للدولار الواحد).
- الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم ضمن إطار الهدف المنشود وهو أربعة بالمئة.
- تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدّت الـ 43 مليار دولار، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي يأتي في المرتبة الثانية عربياً والثامنة عشر دولياً.
- إدارة السيولة التي حققت فائضاً بلغ حوالي ٢٠ مليار دولار كسيولة جاهزة من خلال إصدار شهادات الإيداع وتشجيع التسليف بالليرة اللبنانية للمشاريع الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، بما يجنب البلاد مخاطر التضخم.
- المحافظة على الاستقرار النسبي لمعدلات الفوائد ضمن مستويات مريحة للأسواق ومناسبة لتصنيف لبنان.
- المحافظة على الثقة الائتمانية للبنان من خلال الحرص على ملاءة الدولة ومصداقيتها في تسديد التزاماتها عبر تأمين حاجات الدولة التمويلية.

ثانياً: الاستقرار المالي. انكبّ مصرف لبنان على إنشاء بنية تنظيمية متطورة ومحصنة تجاه المخاطر المحدقة بالقطاع المالي-المصرفي، إدراكاً منه أن هذه البنية التنظيمية ضرورية لحماية الأمن

الاجتماعي، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المالي-المصرفي في توفير الحاجات الاجتماعية-الاقتصادية وتحريك الدورة الاقتصادية. انطلاقاً من هذه الرؤية، قام المركزي باعتماد المبادرات التالية على مدى العقدين الأخيرين:

أ. تنظيم القطاع المالي-المصرفي وتطويره.

- تشجيع المصارف على التسليف المتوسط الأجل وعلى تطوير المهنية اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص الذي شهد ارتفاعاً سنوياً بنسبة خمسة بالمئة في أواخر العام ٢٠١٧، بحيث بلغ أكثر من ٦١ مليار دولار مقابل حوالي ٣٤ مليار دولار للقطاع العام.
- التشديد على تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والتحكّم بالمخاطر وحماية المستهلك المالي. في هذا السياق تمّ إنشاء وحدة الإدارة الرشيدة لدى مصرف لبنان، ووحدة حماية المستهلك لدى لجنة الرقابة على المصارف. ويتمّ هذا كله بالتوازي مع إيجاد الوعي المناسب لدى المستهلك المالي.
- تنظيم قطاع المصارف الإسلامية وإصدار التعاميم الخاصة بإدارتها وعملياتها المختلفة.
- تشجيع انتشار المصارف اللبنانية في الخارج عن طريق وضع الأطر والمعايير المناسبة لهذا التوسع، بحيث بلغ عدد فروع المصارف اللبنانية في الخارج ٧٢، موزعة على ٢٤ دولة.
- المشاركة في تطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال، حيث أنشئت لهذه الغاية هيئة الأسواق المالية بغية إيجاد توازنٍ ما بين التمويل الإقراضي والتمويل الرأسمالي. وتستعد الهيئة لإطلاق منصة إلكترونية لتداول جميع الأوراق المالية، لتكون على صلةٍ مع العالم أجمع.

ب. الحفاظ على سلامة النظام المالي-المصرفي من المخاطر

- الحرص على سيولة مرتفعة لدى المصارف وتشجيع تدفق الودائع تجاهها، مع الابتعاد عن المضاربة، مما يمكن الاقتصاد اللبناني من الاستمرار بتمويل حاجاته.
- تدعيم رسملة المصارف اللبنانية بما يفوق متطلبات بازل-٣، من أجل إبقاء المصارف منخرطة في العولمة المصرفية، حيث وصلت نسبة الملاءة لديها إلى ١٥ بالمئة حالياً، مما يساهم في تحسين القطاع المصرفي اللبناني. أما الهندسة المالية الأخيرة، فقد دعمت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وحشدت القاعدة الرأسمالية للمصارف، بما يخدم مواجهة مخاطر الائتمان.
- اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوّط من مخاطر التسليف، باعتماد سياسات تسليفية تراعي ما بين الغاية التسليفية للقروض وإدارة المخاطر، وتنظم تعاطي المصارف بالمشتقات المالية.

- عدم السماح بإفلاس أي مصرف وتشجيع عمليات الاندماج بين المصارف، في الوقت الذي شهدت فيه هذه المصارف نمواً مهماً في الودائع والموجودات، وانخفاضاً في نسب الدولار، وما زالت المصارف تحافظ على ربحية مقبولة مع نمو بسيط.
- الحرص على تنظيم المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والصرافة وصناديق الائتمان وتطبيق الرقابة ومعايير الوضوح والشفافية عليها، لضبط عملياتها وتحسين نوعيتها، وذلك بهدف تحصين النظام المالي برمته.
- الالتزام بمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي، مما يبقي لبنان على خارطة المالية العالمية.
- تنظيم المركزي للأعمال المصرفية الإلكترونية وتوفير منصة آمنة لتقديم الخدمات الإلكترونية في القطاع المالي اللبناني، وتأمين نظام دفعٍ محليٍّ آمنٍ ومنتوّر، في إطار حماية القطاعين المصرفي والمالي من مخاطر النشاطات الجرمية والجرائم الإلكترونية والخلل الوظيفي.
- *ثالثاً: السياسة النقدية غير التقليدية.* يتركّز هذا الجزء من السياسة النقدية التنفيذية حول إضفاء بعدٍ اجتماعي وأخلاقي وتنموي على أداء السلطة النقدية وتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية-الاقتصادية لديها عبر تطبيق هندساتٍ إضافية في سبيل إفادة الاقتصاد والمجتمع على حدٍ سواء، خاصةً في مواجهة الأزمات، مستفيدةً من حيّز الاستقلالية التي تتمتع به.
- اتّجهت سياسة مصرف لبنان نحو توفير التمويل للحاجات الاجتماعية-المعيشية للمواطن اللبناني عبر المصارف من جهة، وتمويل المكونات الاقتصادية للقطاع الخاص وإعادة تكوين الطبقة المتوسطة من جهة ثانية، وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة من جهة ثالثة.
- انتهجت هذه السياسة تقديم التحفيز المتنوع للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفية تجاه القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية والمعرفية. نتج عن هذه المبادرات تحفيز النمو عن طريق تحريك الطلب الداخلي، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل، بحيث بلغ معدّل قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣ مليار دولار سنوياً، مما ساهم في ٥٠ بالمئة من النمو.

IV. الفرص في المشهد المالي

- أولاً، الاستفادة من القدرة التمويلية للقطاع المصرفي اللبناني والذي بلغت موجوداته في نهاية العام ٢٠١٧ حوالي ٢٢٠ مليار دولار، مسجلاً زيادةً سنويةً في الإيداعات بنسبة ٣,٤ بالمئة. وهذا يصب في خانة تفعيل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ثانياً، الاستفادة من التحويلات المالية للطاقت الاغترابية اللبنانية والتي بلغت في نهاية العام ٢٠١٧ حوالي ٧,٨ مليار دولار.

- ثالثاً، البناء على اقتصاد المعرفة والرأسمال البشري اللبناني. وقد تمّ توظيف أكثر من ٤٠٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن بواسطة القطاع المصرفي من خلال مبادرات مصرف لبنان، مع إمكانية زيادة نسبة توظيفات المصارف في هذا القطاع من أربعة بالمئة إلى خمسة بالمئة في حال تطوره وتوفّر الطلب. والجدير ذكره أنه يوجد حالياً في السوق اللبنانية ما يقارب الـ ٨٠٠ شركة ناشئة، وأن القطاع قد خلق ٨٠٠٠ فرصة عمل، وأضاف الى الثروة الوطنية ما يقارب المليار ونصف المليار دولار.
- رابعاً، الاستعداد للمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار في سوريا من خلال إقامة المشاريع الصناعية والخدماتية والتجارية في المناطق الحدودية، والاستفادة من اليد العاملة السورية في هذا المجال، لما تشكّله هذه الفرص الاستثمارية من موارد اقتصادية ومالية للقطاعات اللبنانية. وغني عن القول أن مدينة طرابلس، ومنطقة الشمال عموماً، هي من أبرز المناطق المؤهلة لأن تكون ساحة خصبة لهذه المشاريع.
- خامساً، مخزون الغاز والطاقة النفطية اللبنانية الكامنة بما تشكّله هذه الثروة من فرصة تاريخية للنهوض بالاقتصاد اللبناني والانتقال به من اقتصادٍ ريعي وخدمي بدائي بمجمله إلى اقتصادٍ إنتاجي معرفي، بحيث تستخدم عائدات هذه الطاقة بأفضل الطرق لإطلاق المشاريع الإنتاجية وبناء بنية اقتصادية خدماتية وزراعية وصناعية متخصصة ومتطورة، خاصةً في مجال الصناعة النفطية والتكنولوجية والمعلوماتية المتخصصة، وآليات البحث والتطوير.
- سادساً، تطوير آليات استغلال الطاقة المائية والكهربائية في لبنان بما يتناسب مع طبيعة الأرض والمناخ الغنية والمساعدة، بحيث يمكن إنشاء مشاريع لتوفير المياه العذبة واستثمارها في التصدير، بالإضافة لمشاريع توليد الطاقة الكهربائية بالأساليب الحديثة الصديقة للبيئة واستثمارها في التصدير أيضاً، مما يحولها من عبءٍ على المالية العامة إلى مصدرٍ للمداخيل، مساهمٍ في الناتج المحلي الإجمالي.
- سابعاً، إطلاق مشاريع واستحداث أنظمةٍ لحماية البيئة اللبنانية التي تشكّل إحدى الميزات التفاضلية للوطن، بحيث تهدف إلى إيجاد حلول عملية وحديثة للمشاكل البيئية والعمرانية المترامية، ابتداءً من التلوث البحري والهوائي، مروراً بمعالجة النفايات، وصولاً إلى التخفيف من الازدحام المروري في المدن، لما في ذلك من هدرٍ للإنتاج والوقت. وأبسط الأمثلة التي تتبادر إلى الأذهان هي إنشاء نظامٍ حديث للنقل العام، وإنشاء شبكةٍ للقطار لا سيما على طول الخط الساحلي، يمتدّ من طرابلس إلى الناقورة.

٧. الخلاصة

في الخلاصة، إن ما تمّ ذكره على مسامعكم، إن دلّ على شيء، فهو يدلّ أن لبنان يزخر بالموارد ورؤوس المال المادية والبشرية. إلا أن ما ينقصه هو حسن إدارة هذه الثروات وامتلاك الإرادة

السياسية اللازمة لمواجهة التحديات والبناء على نقاط القوة والاستفادة من الفرص، وهو ما يجهد مصرف لبنان لتحقيقه من موقعه كسلطة نقدية وطنية تطمح أن تلاحقها وتتكامل معها وتراكم على إنجازاتها مبادرات أخرى من كافة الفرقاء المعنيين بنهضة الوطن وكرامة المواطن. وشكراً.